

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية السورية

مجلس النواب

هيئة الرئاسة

تقرير لجنة الزراعة والري والثروة السمكية

بشأن

ظاهرة ذبح وتهريب إناث وصغار المواشي وآثارها على تنمية الثروة الحيوانية

الرقم: (٣)

التاريخ: ١٨ / محرم / ١٤٤٢هـ

الموافق: ٦ / سبتمبر / ٢٠٢٠م

المحترم

المحترمون

المحترمون

الأخ / رئيس المجلس

الإخوة / أعضاء هيئة رئاسة المجلس

الإخوة / أعضاء المجلس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته : وبعد...

بناءً على تكليف الأخ/نائب رئيس المجلس للشؤون التنظيمية والفنية المتضمن سرعة قيام اللجنة بدراسة مضمون البلاغ المقدم من الأخوين/أسامة محمد عمر، حسين محمد قاصرة، عضوي المجلس بشأن ذبح إناث وصغار الأبل والأغنام والضأن وتهريب البعض منها إلى الدول المجاورة، وما نتج عن ذلك من تدنى للثروة الحيوانية في بلادنا.. وتقديم تقرير بذلك للمجلس الموقر.

فقد قامت اللجنة بعقد عدة جلسات كرست لمناقشة الموضوع أعلاه من كافة جوانبه.

ويسر اللجنة أن تقدم تقريرها للمجلس الموقر.. وذلك على النحو التالي:

أولاً: أهمية الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني:

تعتبر الثروة الحيوانية جزء هام من قطاع الزراعة في بلادنا، حيث وأن معظم صغار المزارعين والفئات الصغيرة في الريف هم من مربّي الماشية، وتعتبر حيازة الثروة الحيوانية بالنسبة لصغار المزارعين هامة جداً لهم، وذلك للأسباب التالية:

١. أن امتلاك الماشية عامل رئيسي لاستقرار سكان الريف وخفض معدل الهجرة الداخلية والخارجية.
٢. أن الماشية توفر جزء كبير من احتياجاتهم الغذائية من المنتجات الحيوانية (لحوم - حليب - زبدة وسمن - بيض).
٣. أن مخلفات الماشية تستخدم في تسميد الأرض الزراعية ورفع خصوبتها واستخدام الثيران في أعمال الفلاحة وذلك في إطار التكامل بين الإنتاج الحيواني والإنتاج الزراعي (النباتي).

وبموجب البيانات الصادرة في كتاب الإحصاء الزراعي للعام ٢٠١٤م الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء والذي أوضح فيه بأن نسبة (٧١%) من إجمالي عدد السكان في بلادنا البالغ (٢٥.٩٥٦.٠٠٠) مليون نسمة هم من السكان الريفيين وغالبيتهم مربيين للماشية ويقدر تعداد الماشية بنحو (٢١.٢٩٦) مليون رأس، بحسب ما أورته بيانات كتاب الإحصاء السنوي الصادر من الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات الزراعية بوزارة الزراعة والري. ويشير هذا الرقم إلى أن بلادنا تمتلك ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة، ورغم ذلك فإن إنتاجية تلك الحيوانات من اللحوم والألبان لا تفي باحتياجات السكان المتزايدة مما يدفع إلى القيام بعملية الإستيراد لمنتجات حيوانية مماثلة في السوق الخارجية لسد جزء من فجوة العجز القائم.. الأمر الذي يكلف الإقتصاد الوطني مبالغ طائلة من النقد الأجنبي لتغطية متطلبات استيراد تلك السلع خاصة اللحوم البيضاء والحليب نتيجة غياب الحلول المحلية لإدخال القطيع الوطني في أنظمة الإنتاج المكثف وأن الحلول لهذه المعضلة الغذائية والاقتصادية غائبة وتكاد تكون من الصعوبة إيجادها في ظل الظروف المناخية الصعبة وسيادة المناخ الجاف وشبه الجاف على البيئة اليمنية.

ثانياً: الإجراءات التي قامت بها اللجنة:

قامت اللجنة بدراسة البلاغ المرفوع إليها من عضوي المجلس من كافة جوانبه والتواصل مع الإخوة المختصين بوزارة الزراعة والري واطلاعهم على مضمون البلاغ وطلب موافاة اللجنة بالإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن ذلك.

كما قامت اللجنة بعقد عدة لقاءات مع الإخوة:

١. **علي عبدالكريم الفضيل** وكيل وزارة الزراعة لقطاع تنمية الإنتاج الزراعي
٢. **ضيف الله محمد شملان** وكيل وزارة الزراعة لقطاع الخدمات الزراعية
٣. **م/عبدالناصر خالد هويدي** مدير عام تنمية الثروة الحيوانية
٤. **د/أحمد يحيى صالح القاداري** مدير عام صحة الحيوان
٥. **د/عبدالوهاب محمد صبره** عضو اللجنة الزراعية العليا
٦. **حمير عبدالكريم الحوري** نائب مدير عام صحة الحيوان
٧. **عقيل شمس الدين المتوكّل** مدير المختبر المركزي

تم خلالها مناقشة ظاهرة ذبح إناث وصغار الماشية، حيث أوضحوا للجنة مشكلة بيع صغار وإناث الماشية من قبل صغار المربين الريفيين ومن ثم ذبحها أو استخدامها لأي أغراض إنتاجية وأن هذه المشكلة ليست وليدة اللحظة ولكنها قديمة ومتجددة وذلك بسبب عدم قدرة المربين على الاحتفاظ بها لفترة طويلة، نتيجة خوفهم من تعرضها للمخاطر التي قد تؤدي إلى خسارة المربين وفقدانهم لما يعتبرونه مورداً من أهم الموارد المالية لهم.

وأن لجوهم لبيع صغار إناث الماشية بصورة أساسية نتيجة للمعاناة التي يواجهونها أثناء تربية ورعاية المواشي والتي من أهمها الآتي:

- النقص في متطلبات التغذية من الأعلاف الخشنة الخضراء والجافة وعدم كفاية ما توفره المراعي الطبيعية من العشب مع التعرض لمواسم الجفاف في ظل غياب احتياطي علقي ومائي يساعدهم على الإحتفاظ بصغار الماشية الخاصة بهم.
- عدم وجود غذاء خاص بالعجول والحملان خاصة عند مرحلة فطامها والذي ينتج عنه قله وزنها بشكل ملحوظ نتيجة عملية الفطام التي تتعرض لها مع عدم توفر البديل من الغذاء المركز والإعتماد في التغذية على العلف الخشن (الأخضر والجاف) مما يدفع بالمربين للقيام ببيعها وهي في أوزان جيدة قبل الفطام لتحقيق ربح مالي بدلاً من الخسارة.
- احتياج الأسرة إلى الحليب المنتج من أمهات الماشية الوالدة للإستهلاك والرغبة في الحصول على دخل إضافي لشراء الإحتياجات الضرورية.

وفيما يتعلق بتساؤل اللجنة حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها.. أوضح الإخوة المختصين بوزارة الزراعة والري بأن الوزارة تسعى جاهدة لتنمية الثروة الحيوانية والحفاظ عليها والحد من ذبح وتهريب صغار وإناث الماشية وخفض تأثيراتها تدريجياً، وقد قامت الوزارة بإتخاذ الإجراءات التالية:

١. عقد عدة إجتماعات مع الجهات ذات العلاقة والمتمثلة بأمين العاصمة و وزراء الإعلام والصناعة والتجارة والداخلية والسلطة

المحلية والأشغال العامة وبحضور وزير الأوقاف والإرشاد، تم مناقشة الموضوع والخروج بنتائج وقد تم رفع تقرير للجنة الإقتصادية العليا .

٢. إصدار تعميم من وزارتي الزراعة والري - الداخلية والأمن إلى كافة قيادات السلطة المحلية ومكاتب الزراعة بمتابعة عملية تهريب إناث وصغار الماشية وتشديد الإجراءات في النقاط الأمنية.

٣. تشكيل لجنة لتفعيل قانون حماية وتنظيم الثروة الحيوانية رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤م خاصة فيما نصت عليه المادة (٥) من القانون المتعلقة بذبح الإناث.

ثالثاً: ملاحظات اللجنة:

الإخوة/رئيس وأعضاء هيئة رئاسة المجلس

الإخوة/أعضاء المجلس

تود اللجنة الإشارة إلى أن ظاهرة الذبح العشوائي للثروة الحيوانية وخاصة ذبح إناث الماعز والضأن والأبقار تعد من أهم المشاكل التي تهدد الثروة الحيوانية وأن النسبة الأكبر من الحيوانات المذبوحة داخل المسالخ الحكومية وخارجها غالباً ما تكون من الحيوانات الرضع وإناث الحيوانات.

حيث يتم ذلك لرغبة المستهلكين وجهلهم للقيمة الغذائية للحوم الحيوانات الرضع وبالمخاطر السلبية التي تنتج من الذبح العشوائي وكل ذلك ناتجاً بسبب غياب الرقابة والإشراف الصحي والبيطري.

ومن خلال دراسة اللجنة لهذه الظاهرة ونتائج اللقاءات التي أجرتها اللجنة مع الإخوة المختصين بوزارة الزراعة والري .. فقد تبين للجنة ما يلي:

أولاً: أن استمرار ذبح إناث وصغار الماشية سيكون لها مردود سلبي على الاقتصاد الوطني وتكبده خسائر فادحة وذلك لأن ذبح إناث وصغار الماشية يساهم في التدني الملموس في نسبة نمو قطاع الثروة الحيوانية، وما يترتب على ذلك في تدني إنتاج اللحوم وحرمان المربي المزارع من عدد المواليد التي يفترض أن تنتجها الحيوانات

الرضع خلال عمرها الإنتاجي ومن مواليدها بالإضافة إلى ضياع الفرصة على المزارع في تسمين الذكور والإناث.

ثانياً: أن تحسين الإنتاج الحيواني له دور كبير وهام في تقليل الإستهلاك من اللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى من الخارج إضافة إلى بيع الجلود والصوف والذي سيوفر العملة الصعبة والتقليل من الخسائر الاقتصادية.

ثالثاً: أن الذبح خارج المسالخ الرسمية ينتج عنه ضياع العائد المادي للدولة من رسوم الذبح في هذه المسالخ.. كما أن ذلك الإجراء ينتج عنه آثار سلبية نتيجة لغياب الرقابة والإشراف الصحي والتأكد من صحة وسلامة الذبائح وصلاحياتها للاستخدام الأدمي.. الأمر الذي يجب الوقوف عليه وقضه جادة ومسؤولة من جميع الجهات ذات العلاقة ووضع الحلول المناسبة للقضاء عليها وبما يؤدي إلى تنمية الثروة الحيوانية وإستمرارها كمورد هام من موارد الاقتصاد الزراعي والقومي.

رابعاً: تشيد اللجنة بالإجراءات المتخذة من قبل وزارة الزراعة والري للحد من ظاهرة ذبح إناث الحيوانات من الماعز والضأن والأبقار وتهريب البعض منها... وتؤكد اللجنة على ضرورة قيام الوزارة بمواصلة جهودها المبذولة للحد من هذه الظاهرة وخفض تأثيراتها على الاقتصاد الوطني وإتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى حماية الثروة الحيوانية والحفاظ عليها.

خامساً: تشيد اللجنة بالجهود المبذولة من قبل وزارة الزراعة والري ووزارة الداخلية والأمن والمتمثلة في إتخاذ الإجراءات الخاصة بتشديد الرقابة والإجراءات الأمنية في جميع المنافذ للحد من تهريب إناث وصغار الماشية.. وتؤكد اللجنة على ضرورة تفاعل جميع الجهات ذات العلاقة للقضاء على ظاهرة تهريب وذبح إناث وصغار الماشية وتفعيل قانون حماية تنظيم الثروة الحيوانية وإحالة المخالفين للنيابة العامة ومصادرة الكميات موضوع المخالفة

رابعاً: توصيات اللجنة:

الإخوة/رئيس وأعضاء هيئة رئاسة المجلس

الإخوة/أعضاء المجلس

وبناءً على ما سبق إيضاحه في سياق هذا التقرير .. توصي اللجنة المجلس الموقر إلزام الحكومة بالعمل بالتوصيات التالية:

١. على وزارة الزراعة والري بما يلي:

- أ - سرعة تقديم مشروع قانون بديل للقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤م بحيث يتم فيه معالجة كافة القضايا المتعلقة بتنظيم وحماية الثروة الحيوانية وتشديد العقوبات.
- ب - تنفيذ حملات تدريبية نوعية مكثفة لرفع الوعي بالأهمية الاقتصادية لتسمين صغار الماشية، ورفع قدرات ومهارات المربين الريفيين بذلك لتحويل تربيتهم التقليدية للماشية إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة منتجة.
- ج - تحويل جزء من الموارد المالية المقدمة من المنظمات الدولية وصندوق دعم وتشجيع الانتاج الزراعي والسمكي لبرامج الإنتاج الحيواني ودعم المزارعين المربين للماشية.
- د - توفير الخدمات الصحية البيطرية في المناطق الريفية وخاصة المناطق الوعرة للحد من الخسائر المالية التي تتعرض لها القطعان الصغيرة للمربين نتيجة الإصابة بالأمراض والأوبئة.
- هـ - تشجيع الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني وتربية وتسمين الماشية.
- و - دراسة وتحديد احتياجات البلاد من المنتجات الحيوانية ومستلزمات الإنتاج لتنظيم عملية الإستيراد والتصدير وفقاً للاحتياج الفعلي.

- ز - موافاة لجنة الزراعة والري والثروة السمكية بالمجلس بتقرير شامل حول ما سبق من توصيات خلال مدة زمنية لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ إقرار هذا التقرير.
- ح - العمل على إنشاء قناة تلفزيونية خاصة بالزراعة بالتنسيق مع وزارة الإعلام تتناول جميع القضايا الخاصة بالزراعة في بلادنا.

٢. على المؤسسة العامة للمسالخ وأسواق اللحوم العمل على:

- أ - الإلتزام بتنفيذ القانون الخاص بتنظيم وحماية الثروة الحيوانية فيما يتعلق بمنع ذبح إناث وصغار المواشي والعمل بموجب قرار وزير الزراعة والري الخاص بعمر الحيوانات المعدة للذبح وحالات الذبح الاضطراري.
- ب - إلزام جميع العاملين في تجارة اللحوم بالذبح في المسالخ الرسمية وفقاً لأحكام نصوص القانون.
- ج - إحالة بائعي اللحوم المخالفين بذبابة الإناث وصغار المواشي إلى النيابة العامة وتفعيل العمل بالختم الخاص باللحوم وفقاً لما نص عليه القانون.

٣. على وزارة الصناعة والتجارة العمل على:

- أ - ضبط أسعار اللحوم بجميع أنواعها وفقاً للتكلفة المحددة من قبل الجهات ذات العلاقة.
- ب - تشجيع رجال الأعمال والتجار لتبني مشاريع تربية المواشي وتجارة الأعلاف والأدوية واللقاحات.
- ج - دعم وزارة الزراعة والري والجهات ذات العلاقة بإصدار التعميمات لأجهزتها التنفيذية بأمانة العاصمة والمحافظات لمتابعة تنفيذ قرارات وزير الزراعة والري المتعلقة بحظر ذبح إناث وصغار المواشي، والإلتزام بالأعمار المحددة لذبح الحيوانات وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاه المخالفين لذلك.

٤. على وزارة الداخلية العمل على :

أ - تشديد الرقابة والإجراءات الأمنية في مداخل ومخارج المحافظات للقضاء على ظاهرة تهريب إناث وصغار المواشي.

الأخ/ رئيس المجلس :

الإخوة / الأعضاء :

ذلك ما توصلت إليه اللجنة... آملة أن تكون قد

وفقت في أداء وإنجاز المهمة الموكلة إليها..

والرأي الأول والأخير للمجلس الموقر...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ، ،

زيدان علي دهشوش

مختار صادق أمين أبورأس

رئيس اللجنة

مقرر اللجنة